

ورشة عمل تقنية وتدريبية  
حول "الإدارة المتكاملة لأحواض النهرية"  
الثلاثاء 8 والأربعاء 9 كانون الأول 2020

بالشراكة مع:

مفوضية العمل الخارجي للسلطات المحلية في وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية (DAECT / MEAE)  
برنامج التضامن من أجل المياه (PsEau) ومنصته في لبنان LEWAP  
وكالة المياه في منطقة Corse Méditerranée Rhône الفرنسية  
السفارة الفرنسية في لبنان  
لجنة رؤساء البلديات اللبنانية  
جمعية المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية

تقرير اجتماع ورشة العمل

حول "الإدارة المتكاملة لأحواض النهرية"  
الثلاثاء 8 والأربعاء 9 كانون الأول 2020

مقدمة

يتميز لبنان، وهو أحد بلدان الشرق الأوسط، بموارد مائية كثيرة تغذي أنهاره السبعة عشر المستدامة وذلك نسبةً لمناخه المتوسطي المتأثر بالبحر الأبيض المتوسط وطبيعته الجغرافية. فهذا البلد الذي غالبًا ما يُصنّف كخزان المنطقة المائي وعلى الرغم من هطول الأمطار الغزيرة على سطحه، إلا أنه يعجز عن تلبية الاحتياجات المائية لمختلف الجهات الفاعلة على أرضه على الصعيدين النوعي والكمّي.

في الواقع، تُعتبر الموارد المائية ملوثة نسبةً للأنشطة البشرية المُتبعَة (تصريف مياه الصرف الصحي غير المعالجة والمبيدات الحشرية المُستخدمة في الزراعة والمخلفات الصناعية، وغيرها) مما يؤثر أيضًا على البيئة وصحة الإنسان. بالإضافة إلى ذلك فإن كمية المياه المتوفرة لا تُلبي جميع أوجه الاستخدام (مياه الشرب والري والصناعة والترفيه وغيرها) مما قد يؤدي إلى نزاعات ناجمة عن سوء الاستخدام.

هذا بالإضافة إلى المستوطنات البشرية التي تؤثر على أنظمة مجاري المياه (انسداد التربة وتخطيط الأنهار وغيرها) مما يؤدي إلى تفاقم المخاطر الطبيعية (الفيضانات وإنزلاق التربة) زد عليها المخاطر الطبيعية التي تعززها تداعيات التغير المناخي التي ضاعفت موجات

الجفاف وغيّرت فترات هطول الأمطار ما أدى إلى تفاقم هذه النتائج ككلّ.

وفي سبيل معالجة هذه الأزمة، يجب التطلّع إلى الأحواض النهرية المائية والبحث عن حلول بشكلٍ جماعيّ لتمكين كافة الجهات المعنية من إدارة الموارد المائية بشكلٍ جيّد: إنّه مفهوم الإدارة المتكاملة للأحواض النهرية. ولكن بالنسبة للبنان، فهو يفتقر للحوار والتنسيق بين مختلف الجهات المختصة في مجالي المياه والصرف الصحي.

ومن أجل دعم تطوير وتعزيز قدرات البلديات المحلية اللبنانية وتبادل المعارف والخبرات بين الفاعلين المحليين في فرنسا ولبنان في مجالي المياه والصرف الصحي بشكلٍ خاصّ، تدعم وزارة أوروبا والشؤون الخارجية (MEAE) في الجمهورية الفرنسية هذا المشروع لتعزيز شراكات التعاون بين البلديات الفرنسية واللبنانية.

يتم تطبيق هذا المشروع من قبل جمعية المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية بالتعاون مع السفارة الفرنسية في لبنان. وضمن هذا الإطار، تمّ تنظيم ورشة العمل هذه بالشراكة مع وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية / مفوضية العمل الخارجي للسلطات المحلية والسفارة الفرنسية في لبنان وجمعية المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية ووكالة المياه في منطقة Corse Méditerranée Rhône الفرنسية وبرنامج التضامن من أجل المياه Ps-Eau ومنصّته في لبنان LEWAP ولجنة رؤساء البلديات اللبنانية.

استهلت السيدة هدى عضيبي، المسؤولة عن أعمال التطوير والتنسيق في جمعية المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية ورشة العمل هذه بالتذكير بأنه تم التخطيط لعقد هذه الورشة بشكلٍ حضوريٍّ في شهر أيار الماضي وتم الإبقاء عليها لأسباب واضحة بالأخص مبدأ دعم البلديات اللبنانية لا سيما في المجالات الواعدة مثل إدارة المياه. وقد تم مناقشة فكرة الإدارة المتكاملة للموارد المائية مع برنامج التضامن من أجل المياه وكالة المياه في منطقة Rhône Méditerranée Corse الفرنسية ووزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية خلال المؤتمر الثالث للتعاون اللامركزي الفرنسي اللبناني، في مدينة كاركاسون Carcassonne في شهر أيلول 2019 أي قبل اندلاع مجمل الأزمات في لبنان. تطرقت ورشة العمل إلى الجانبين التقني والميداني، لكن ونظراً للأحداث الأخيرة التي حصلت، بما في ذلك إنفجار مرفأ بيروت، أجمعت ورشة العمل أخيراً على إرادة البلديات المحلية اللبنانية وتضامنها في مواجهة القلق المسيطر على السكان والغياب النسبي للدولة. وفي سبيل مواجهة هذه الأزمات، حشدت السلطات المحلية الفرنسية دعماً استثنائياً لمساعدة البلديات اللبنانية واغتتمت الفرصة للعمل معها في إطار التعاون اللامركزي الفرنسي-اللبناني لا سيما مع المشاريع التجريبية مثل إنشاء وكالة تخطيط حضري فريدة من نوعها في شمال لبنان تسمح بتعزيز تنمية متوازنة للمنطقة المحيطة بحوض نهر أبو علي.

وفي هذا السياق، تم تنظيم ورشة العمل على مدار يومين بهدف تسليط الضوء على الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة والقضايا المتعلقة بإدارة المياه وأحواض الأنهار. وقد عُقدت طاولتان مستديرتان لتقديم تقرير يتضمن التجارب المنفذة في فرنسا ولبنان وللمناقشة بين الشركاء وأصحاب الإختصاص في هذا القطاع والعقبات التي تمت مواجهتها والحلول التي تم العثور عليها.

ومن ثم تحدّث الدكتور بشير عضيبي بالنيابة عن الدكتور فادي قمير، المدير العام للموارد المائية والكهربائية لدى وزارة الطاقة والمياه في لبنان، الذي تغيب عن الحضور بداعي السفر. أشار الدكتور قمير في مداخلته إلى ضرورة إتباع الدولة اللبنانية استراتيجية وطنية لإدارة الموارد المائية نظراً لازدياد أهمية ضغط المياه في العالم كما في لبنان. وعلى الرغم من توفر هذه الموارد بكميات كبيرة في البلاد غير أنه يجب الحفاظ عليها من حيث الجودة والكمية. فمع تكفّل الدولة بتوفير إمدادات المياه لجميع البلديات والقرى اللبنانية كذلك يجب توعية السكان لأهمية المياه وزيادة الشخّ بهذه الثروة مما يساهم في تحسين نظام العيش لدى اللبنانيين، وإذا باتت خدمات المياه والصرف الصحي نشيطة وكاملة في لبنان، نتج عن ذلك خلق فرص عمل وجذب الاستثمارات وتطوير الاقتصاد المحلي الذي يمكن أن يصبح محطاً أنظار اللبنانيين الراغبين بمغادرة البلاد وعودتهم عن هكذا قرار.

من هذا المنطلق، اتخذت وزارة الطاقة والمياه عدة قرارات لحماية الموارد المائية لا سيما من خلال التصويت على قانون المياه في العام 2003 من أجل تطوير "ثقافة مائية" معيّنة وقد تم تطبيق هذا القانون بدعم من وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية وتطبيق الإجراءات المطلوبة بدعم من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والقطاع العام المتعلق بموضوع المياه اللبنانية والقطاع الخاص المتعلق بالأسس الهندسية. وقد سمح التنسيق بين الجهات الفاعلة بوضع خطة شاملة لإدارة الأحواض النهرية اللبنانية وتنفيذها وقد تم تحديث قانون المياه في العام 2018 الذي بات يشكّل اليوم أداة موضع العمل المتجانس مع البلديات اللبنانية.

أوضحت السيدة آن ماري رينغولد Anne-Marie MEVEL-REINGOLD، المكلفة بمشاريع لدى مفوضية العمل الخارجي للسلطات المحلية في وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية أن الوزارة وجمعية المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية منذ العام 2018، حاولتا إبلاغ أكبر عدد ممكن من البلديات الفرنسية واللبنانية حول المواضيع التي يمكن العمل وتبادل الخبرات بشأنها نظراً لقيام ورشات عمل تقنية وتدريبية سابقة: على صعيد الصرف الصحي والتراث والسياحة وغيرها.

ففي ما يتعلق بقطاع المياه، تقدم الحكومة الفرنسية تسهيلات للبلديات الفرنسية للانخراط دولياً في هذا المجال وفقاً لقانون Oudin-Santini ومبدأ "الواحد في المائة مياه" إذ يسمح هذا القانون بتخصيص واحد في المائة كحد أقصى من الميزانية المخصصة للمياه ولمعالجة الصرف الصحي في أي بلدية للبرامج والمشاريع والإجراءات الدولية بشأن إدارة الموارد المائية والحفاظ عليها واستخدامها بشكل متزن ومدروس (السياحة الجماعية، الزراعة المكثفة، التوزيع على المنازل وغيرها) وهو موضوع مهم للغاية إذ تسعى وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية للمشاركة فيه لنشر المعرفة فهي تدعو إلى إقامة المشاريع في سبيل دعم التعاون اللامركزي كما تقدم الدعم للبلديات المحلية الفرنسية التي لا تتمتع ببرنامج تعاون لامركزي مع بلدية ما في بلد معين والتي ترغب في تطوير برنامج تعاون لامركزي مع نظام EXPE-CT المعروف سابقاً باسم PACT3. يسمح هذا البرنامج بتصنيف السلطات المحلية الفرنسية وفقاً للمهارات والمعارف التي تملكها وترغب بنشرها وإفادة البلديات الأخرى منها بالإضافة إلى تصنيف المؤسسات العامة أو الخاصة التي أظهرت قدرتها على مساعدة السلطات المحلية الفرنسية في تنفيذ مشاريع تعاون لامركزي (جمعيات، مؤسسات عامة أو خاصة، شركات ومؤسسات تابعة لشركات وغيرها).

قدم الدكتور أنطوان علام، الخبير في الموارد المائية، فكرة الأحواض النهرية عبر شرح كيفية عملها وتعريفها وتحدياتها بشكل عام وفي لبنان بشكل خاص. تُعرف الأحواض النهرية على أنها مساحة من الأرض تحدها خطوط مائية تفصلها عن باقي الأحواض المجاورة يتم تصريفها باتجاه مجرى مائي. يتمتع كل حوض نهري بخصائص مختلفة كتلك المناخية القائمة على الموسمية وكمية المياه ونوع المتساقطات والخصائص الفيزيوجرافية القائمة على التضاريس السطحية والغطاء الأرضي والجيولوجيا. ومع تعدد هذه الخصائص وتنوعها في لبنان يتم تحديد النظام المائي للأحواض النهرية، إذ يتوفر 18 حوضاً نهرياً في لبنان تُقسم إلى ثلاثة أنواع مختلفة: النظام الموحد والمتميز للأحواض الذي تم تطويره بتدفق منتظم للمياه على مدار السنة، والنظام المطريّ مع حدوث فيضان في الشتاء وحيث تشكل الأمطار الكميات الأكبر من المتساقطات وأخيراً النظام المطريّ الثلجيّ مع حدوث فيضان في الربيع نسبةً لذوبان الثلوج مع العلم أن معظم هذه الأحواض اللبنانية هي ساحلية وتتكون من منطقة جبلية مصدر للعديد من الأنهار.

تخضع هذه الأحواض للعديد من التحديات البشرية المرتبطة باستغلال الموارد المائية (توزيع المياه، الزراعة وغيرها) وبالتلوث (بالمعادن الثقيلة بشكل خاص) وتلك المرتبطة بالتنظيم الإداري (إنشاءات المياه، المحافظات، البلديات) التي لا تتوافق مع الوحدة المائية للحوض بالإضافة إلى التحديات المرتبطة بالمخاطر الطبيعية (الفيضانات، انزلاق التربة وغيرها) بالإضافة إلى التحديات المستدامة المرتبطة بالنمو السكاني فعلى نطاق الأحواض النهرية مثل نهر إبراهيم، يحصل تغير في عدد السكان الذي سجل ارتفاعاً بين العامين 1970 و 2020 في عدد السكان من 25100 نسمة إلى 53000 نسمة مما يؤثر بشكل مباشر على الموارد المائية نسبةً لتزايد واضح في الطلب وبالتالي ارتفاع نسبة مياه الصرف الصحي ومصادر التلوث.

لذلك، تطمح السياسات العامة إلى الأخذ بعين الاعتبار الموارد المائية بكافة أشكالها ضمن الأحواض النهرية (المياه السطحية، المياه الجوفية وغيرها) واستخدام هذه الموارد وتفاعلها إذ تساهم هذه السياسات، على صعيد إدارة الموارد المائية، بتحسين التوزيع المكاني وتخصيص هذه الموارد وفقاً لاحتياجات البيئة ومستخدمي الحوض كما يسمح بالحماية الجماعية والوقائية في ما يتعلق بالمخاطر الكارثية من الفيضانات والظوفان وانحراف التربة وانزلاقها والتلوث وما إلى ذلك.

عقب هذه المداخلات، أوضحت السيدة **سوزي حويك**، المستشارة المكلفة بمسائل المياه والصرف الصحي لدى وزارة الطاقة والمياه في لبنان، الإطار التشريعي المطبق في ما يتعلق بإدارة الأحواض النهرية المُستند إلى قانونين: القانون رقم 221 الذي جرى تعديله في العام 2001 ونتج عنه إنشاء أربع مؤسسات تُعنى بالمياه تتمتع بكافة صلاحيات إدارة المياه والصرف الصحي. وبناءً على ذلك، تم وضع قانون المياه في العام 2018 (المعمول به منذ العام 2003) الذي أعادت النظر فيه لجنتان نيابيتان والذي تم تعديله ليتوافق مع القانون رقم 221. يستحضر تعديل المادة 16 بتاريخ 22 تشرين الأول 2020 الخطة التوجيهية للتخطيط الخاصة بالموارد المائية التي وضعها **الكتور قمير** كما تشير المادة 21 إلى الأحواض النهرية كعناصر أساسية منصوص عليها في الخطة التوجيهية.

لذلك، يجب التطرق إلى موضوع إدارة المياه تلقائيًا على مستوى الحوض علمًا أنه بات من المقلق في الوقت الحالي عدم إنشاء أي تعديل إداري للالتزام بالحدود المائية للأحواض وبالتالي أدى هذا الوضع إلى حدوث تداخل حقيقي في الاختصاصات على الأحواض النهرية التي تم إدراجها مؤخرًا في الإطار التشريعي. لذا بات من الضروري تحديث الخطط التوجيهية لكافة الأحواض النهرية لمعرفة كميات المياه التي تدخل وتخرج من كل حوض لتحديد تأثير الاستخدامات المختلفة واحتياجات كافة المناطق المعنية. وقد اتُخذت إجراءات لمعرفة مساحة المياه السطحية من خلال شبكة من محطات المراقبة والتقييم التي لها أن تُحدث البيانات.

وفي هذا السياق، تُشير السيدة **حويك** بأن قانون المياه لا ينص على دور البلديات اللبنانية، مع العلم أن الدولة على إدراك تام بدورها في إدارة المياه ومراقبة كميتها ونوعيتها. ومن أجل جذب البلديات والاقتراب منها قدر الإمكان، تنص المادة رقم 58 من قانون المياه على إمكانية الشراكة بين مؤسسات المياه والبلديات. وبالرغم من ذلك، لا تزال البلديات مدرجة في حلقة النقاشات حول مسألة المياه بشكلٍ ضئيل وتعمل الدولة بشكل أكبر مع الجمعيات الوطنية والدولية.

- لم يُطبّق حتى الآن في لبنان القانون رقم 221 كونه ينص على إمكانية إبرام مؤسسات المياه عقودًا بالاتفاق المتبادل مع البلديات لكنها نادرًا ما تفعل إذ تفضّل الاعتماد على الجمعيات التي تعمل بشكلٍ فردي وتتمتع بالخبرة التقنية اللازمة. ففي الواقع، باءت خطة إدارة المياه والصرف الصحي بالفشل الذي لا يعود لسوء نوعية المشاريع، بل لعدم استشارة البلديات أو قلة التشاور معها. وهذا يؤدي إلى غياب التوعية وعدم تطوير المهارات التقنية المحلية المستدامة. لذلك، أصبح من مسؤولية الدولة وخدماتها اللامركزية مطالبة المجتمع المدني بالعمل مع البلديات اللبنانية كما يجب عليها تنظيم التشاورات لمعرفة احتياجاتهم. إنّه لمشروع ناجح والذي يمكن، اعتبارًا من اليوم، إدراجه كتجربة إيجابية: مشروع وادي قاديشا مع مؤسسة مياه لبنان الشمالي وبالشراكة مع منطقة **Auvergne Rhône Alpes**.

وإلى جانب تعزيز القدرات في إدارة شبكات المياه والصرف الصحي، يجب الاتفاق على اتخاذ تدابير وقائية مهمة لها أن تُساهم في توقع المخاطر المحتملة وبالتالي يُصبح استقدام إجراءات لحماية وتنمية الموارد المائية أقل تكلفة ويسلّتم وقتًا أقل. لذا يُعتبر التنسيق بين مؤسسات المياه على هذا المستوى للنظر في حملات التوعية أمرًا مثيرًا للاهتمام.

قام السيد **فيليب سيغان Philippe SEGUIN**، مسؤول المشاريع في المكتب الدولي لإدارة للمياه بتعريف المؤسسة وهي جمعية فرنسية تهدف إلى تطوير المهارات لإدارة المياه بشكل أفضل، على مستوى الأحواض النهرية، من خلال توفير التدريبات (مركز التدريب مع منصة تعليمية) ونظم معلومات متعلّقة بالمياه عبر تقديم الدعم التقني والمؤسسي وتحريك وتطوير الشبكات.

غير أن الجدير ذكره وبصرف النظر عن اقتصادات السوق، توجد قيمة مضافة مجانية ضخمة للنظم الايكولوجية تتعلق بإدارة الأحواض النهرية وللاستفادة من هذه القيمة المضافة، يجب التطرق إلى مفهومين:

- التضامن (المنبع / المصب)
- التوازن (بين الاستخدامات والنظم الايكولوجية).

فبمجرد الاقتناع بمزايا هذه الإدارة، ما تبقى سوى احترام أطر معينة لضمانة إدارة متكاملة جيدة للموارد المائية وبالتالي حدّد المكتب الدولي للمياه خمسة أركان:

- الحوكمة (توفّر رؤية سياسية لمشاريع المياه وتسمح بتحقيق تنظيم إداري وتقني وتشجيع عمل البلديات، وهذا يعني إنشاء شرطة المياه والمنشآت الاستشارية في فرنسا مع لجان الحوض مع ممثلين عن الدولة والبلديات والمستخدمين)
  - التخطيط (على المستوى المائي، تعزيز التنمية من خلال تنسيق سياسات القطاعات التي تتمتع بنطاق قانوني من أجل الحصول على القوة في صنع القرار --> التوصيف --> التشخيص --> خطة العمل --> رؤية على الأجل المتوسط والبعيد على نطاق واسع أو صغير لتحديد أفضل الإجراءات)
  - إدارة البيانات (نظرًا لضرورة العمل سويًا بهذا المجال والتجميع التلقائي)
  - الآليات المالية (سعر المياه، تحديد الرسوم، النظر في الفوائد البيئية)
  - الوعي (قبل أي تغيير، وهو أحد التعزيزات لإجراء مشاورات مُثمرة)
- في ما يلي بعض الأمثلة الملموسة التي يمكن للمكتب الدولي للمياه دعمها وتنفيذها في لبنان: مركز التدريب على المياه، تدريب الفرق المحلية (كما هو الحال مع شركة أكواريوس Aquarius في لبنان حاليًا)، دعم تعزيز البيانات، استخدام أنظمة المعلومات من قبل المستفيدين من المشروع، توصيات لإعادة الاستخدام غير التقليدي للمياه، الدعم القانوني لإعداد نص تنظيمي حول إدارة المياه، إنشاء هيئات مختصة بالأحواض وغيرها.

### الطاولة المستديرة رقم 1: حوض نهر الأسطون

تعمل السيدة ماجي كوسيدا **Maggie KOSSIDA**، مديرة ومهندسة مختصة بالموارد المائية في شركة SEVEN للاستشارات الهندسية، عن كثب مع منظمة ACTED في تنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية في حوض نهر الأسطون، في منطقة عكار، بالشراكة مع منطقة Région Sud-PACA الفرنسية. يهدف هذا المشروع، قيد التنفيذ منذ العام 2017، إلى إجراء دراسة بين العرض والطلب على صعيد الأحواض النهرية من أجل معاييرها بشكل أفضل. لذلك تم زرع العدادات في خمس نقاط مختلفة في النهر على أن تكون مرتبطة ببرامج تسمح بالإبلاغ عن تدفق المياه وبالتالي مستويات استخدامها وكذلك التغيرات في التدفق المرتبطة بالأسباب الطبيعية التي يتعين تحديدها. يُشير السيد غابي نصر، المدير التقني والمالي لمؤسسة مياه لبنان الشمالي، أن البيانات التي تم إنشاؤها على هذا النحو موثوقة وتخدم كأساس للمناقشات والمقترحات في إطار المشروع.

أمّا في ما يتعلق بالجهات الفاعلة، يتضمّن هذا المشروع ممثلين عن كلّ من وزارة الطاقة والمياه ووزارة البيئة ووزارة الزراعة ومؤسسة مياه لبنان الشمالي ومحافظ عكار والبلديات والاتحادات البلدية المعنية وممثلين عن المزارعين والصناعيين والمجتمع المدني، إذ يهدف إلى مناقشة المشاكل بطريقة تشاركية من أجل تحديد مجمل الأسباب.

أكد السيد خالد عبيد، المدير العام لمؤسسة مياه لبنان الشمالي أن تعريف الاستخدامات له أهمية خاصة إذ يتواجد المزارعون بشكلٍ كبير في المنطقة التابعة لنهر الأسطون، ولكن توجد أيضاً مناطق مشجرة تمتص الكثير من المياه. لذلك تُتيح الإدارة المتكاملة إمكانية الإبلاغ عن مختلف الاستخدامات والمستخدمين من أجل معايرة العرض والاستجابة للطلب بأفضل السبل الممكنة.

وفي ضوء الملاحظات الأولى، ساهمت التدابير ودراسات احتياجات المستخدمين بطرح إجراءات أولوية تتعلق بكافة أنواع الاستخدام الواجب معرفتها: توسيع شبكة إمدادات المياه بحيث يمكن للجميع الوصول إليها بالإضافة إلى جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي لأن النقطة المشتركة بين كافة الأنهار اللبنانية سواء كانت ضمن الأحواض النهرية أم لا، تصبّ في معدل تلوثها المرتفع.

وفي سبيل حلّ مشكلة التلوث الوطنية هذه، يقترح السيد جمال كريم، المدير العام السابق لمؤسسة مياه لبنان الشمالي - الموضوع بتصرف رئيس مجلس الوزراء، أن تلعب منظمة ACTED دوراً دافعاً في إنشاء لجنة تختص بالأنهار في هذا الحوض النهري علماً أن هذا الأمر يتطلب التواصل مع المحافظ الذي سيوفّر دعماً إضافياً والذي بدوره يتمتّع بتأثير مهم على الدولة وحشد البلديات في المنطقة.

استُهلّ صباح اليوم الثاني بعرض تمهيدي للمفاهيم التي جرى التطرق لها في اليوم السابق مع السيد **Vincent DUSSAUX**، مدير المشاريع والعمليات في برنامج التضامن من أجل المياه:

- إن إدارة الموارد المائية تسمح بتوفير **الحلول المناسبة** للمشاكل النوعية والكمية للموارد المائية نظراً لجميع أوجه الاستخدام (مياه الشفة والري والصناعة)
- المقاربة الواجب اعتمادها هي **مقاربة متعددة القطاعات** وتُطبّق على مستوى الحوض النهري
- يجب الإرتكاز إلى **بيانات موثوقة** المصدر (المناخ والبيانات المائية وأوجه الاستخدام)
- إحدى المراحل الأساسية لعملية إدارة الحوض النهري هي **التخطيط الواضح للأعمال والأنشطة المرتقبة** (تحديد الخطط التخطيط الحضري التي غالباً ما تتشابه)
- يجب أن تكون العملية **عملية تشاركية** ويجب أن تلعب البلديات فيها دوراً مركزياً
- تطوّر **الأطر القانونية اللبنانية** لشمّل مسألة إدارة الأحواض النهرية ولا سيما قانون المياه الجديد
- تنفيذ الجهات المعنية لمبادرات على مستوى بعض الأحواض النهرية (الأسطون، نهر أبو علي، زحلة، محمية الشوف...)
- بتشجيع من قبل وزارة الطاقة والمياه
- اعتماد البلديات اللبنانية على **خبرات الجهات الفرنسية** التي تتعاون معها (المكتب الدولي للمياه، وكالات المياه، السلطات المحلية...)

تمّ تناول الكلام السيد **ريمي تورون Rémi TOURON**، المكلف بمشاريع وبرامج التعاون الدولي في وكالة المياه في منطقة Corse Méditerranée Rhône الفرنسية وأوضح فائدة وكالة المياه في فرنسا وكيفية عملها وتمويلها والجهات المستفيدة منها مع العلم أن إنشاء وكالة المياه يستجيب إلى تحديين اثنين:

- تداخل المناطق
- مبدأ "تغريم الملوّث"

تعمل الوكالة على تغطية منطقة لا علاقة لها بالحدود الإدارية من جهة، وإدارة مستخدمي الوحدات المائية المسؤولة عنها وتوزيع الأموال الناتجة عن الرسوم لإعادة استثمارها في إدارة المياه من جهة أخرى. فإذا قام الملوّث بدفع الضرائب، فيصبح باستطاعة المؤسسات العامة أو غير العامة التي تشارك في إدارة المياه بطريقة صديقة للبيئة أن تستفيد من المساعدة المالية الناتجة بدورها عن عائدات ضريبية، من هنا يأتي مبدأ "دفع موجبات المياه بالرسوم الناتجة عنها". كما وأن الوكالة تقدّم مساعدة مالية للبلديات للعمل في مجال المياه دولياً، بالإضافة إلى تقديم مساعدة وفقاً لمبدأ نسبة واحد في المائة من المياه الذي يرباه قانون Oudin Santini الذي ذكرته السيدة **رينغولد REINGOLD**، ممثلة مفوضية العمل الخارجي للسلطات المحلية في وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية.

إن هذا التعمّق في موضوع الأحواض النهرية قد يوفّر الأدوات التي تسمح بتوقّع المخاطر التي تؤثر سلباً على موارد المياه، وذلك من أجل التكيف معها والوقاية والحدّ منها.

ثم قام السيد **Jean-Louis SIMONNOT** وهو خبير في وكالة المياه في منطقة Rhône Méditerranée Corse الفرنسية بشرح الخطوات المختلفة لوضع الخطة التوجيهية للتخطيط وإدارة المياه (SDAGE) ليس لتنفيذها بحرفيتها في لبنان ولكن لإدراك أساليب العمل المناسبة وتحديد ما يلزم لإنشاء وثائق التخطيط وبالتالي لتحسين إدارة المياه على نطاق الأحواض المائية.

أولاً، إذا تم التخطيط على مستوى الحوض فإن التصميم التشغيلي للسياسة يحدث عموماً على مستوى الأحواض النهرية الفرعية لأسباب واضحة متعلقة بمساحة السطح من جهة وخصائص المياه وفقاً لمكان تواجدها من جهة أخرى. تهتم الإدارات وبالتالي المحافظ بشكل عام بتطبيق هذه السياسة.

ثانياً، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن التخطيط يتطور وفقاً للتوجهات السياسية فهو خاص بكل بلد، إلا وأنه يجب أيضاً الأخذ بعين الاعتبار التغير المناخي وتداعياته. وهكذا باتت الخطة التوجيهية للتخطيط وإدارة المياه (SDAGE) في فرنسا تسترشد بالمسائل التالية: الإدارة المتوازنة للموارد بين البيئة والاستخدامات (قانون المياه عام 1992)؛ الحد من آثار الفيضانات: خطة إدارة مخاطر الفيضانات (المبادئ التوجيهية الخاصة بالفيضانات عام 2007)؛ توفر المياه بحالة جيدة: عدم تحلل المياه واستعادتها (المبادئ التوجيهية الخاصة بالمياه عام 2000)؛ تحقيق مكانة بيئية جيدة للبيئة البحرية: خطة عمل البيئة البحرية (المبادئ التوجيهية الخاصة بالبيئة البحرية عام 2008).

ومن الناحية العملية، يتم تطبيق الخطة التوجيهية للتخطيط وإدارة المياه (SDAGE) عبر:

- 1- إدارة المياه بالأحواض النهرية المائية؛
- 2- مقارنة ملائمة وموثوقة للأجسام المائية والأحواض الفرعية لجميع الجهات الفاعلة؛
- 3- إشراك الجهات الفاعلة على المستويين التقني والسياسي في جميع المراحل؛
- 4- خارطة طريق (من الأهداف والتدابير) مشتركة ومناسبة للجميع (الجهات الفاعلة والخدمات)؛
- 5- تطبيق محلي لموضوع التحريك والتطوير؛
- 6- رصد النتائج المشتركة (حالة المياه) والضغوط والإجراءات المطبقة (التدابير) وإتاحة جميع البيانات الضرورية بمتناول الجميع.

وأخيراً، تطرقت السيدة **Sylvie DUPLAN**، ممثلة عن اتحاد تخطيط حوض نهر Arve (SM3A) وروافده في مقاطعة Haute Savoie وجمعية نهر Rhône Alpes Auvergne، إلى موضوع استكمال هذه التفاصيل التقنية من خلال تعريف وتقديم الاتحاد وعبر العودة إلى إنشاء إتفاقية لإدارة النهر لإظهار كيف يمكن، من حالة رديئة ومبتذلة، شبيهة للحالة في لبنان، التحول، نسبةً لرغبة وإرادة المسؤولين المنتخبين، إلى مجموعة ذات مهارات تقنية وسياسات أثبتت جدواها وفعاليتها في موضوع إدارة المياه.

يُعتبر نهر Arve نهراً طبيعياً سرعان ما لحقه التطور العمراني خلال القرن العشرين. ففي وقت مبكر من العام 1995 أدرك مسؤول مُنتخب وهو رئيس بلدية Bonneville خطورة تقليص امتداد النهر للمدن الواقعة أسفل المصب. عندها قرر حشد وتوحيد المسؤولين المنتخبين حول الحاجة إلى العمل معاً وتوفير التمويل وتوظيف تقنيين وإنشاء اتحاد للبلديات يضم 36 بلدية على الحدود النهرية مع النهر. لذلك، وبموجب مرسوم من المحافظ، تم إنشاء لجنة "مختصة بالأنهار" متعددة الجهات الفاعلة تتألف من بلديات وجهات حكومية ومستخدمين (صيادون، عاملون، مصنعون، جمعيات بيئية، ممولون). اجتمعت اللجنة 38 مرة خلال عشر سنوات ونظرت في العديد من الدراسات (التي أعدتها المكاتب الخاصة) والخبراء (العلميين أو القانونيين) في الأداء المورفولوجي والهيدروليكي وأداء الموارد، ما سمح بدوره للجنة "المختصة بالأنهار" بتصميم والتحقق من برنامج عمل لمدة عشر سنوات بتكلفة 208 مليون يورو.

وفي سبيل مواصلة تمويل الأنشطة على نطاق أكبر، من الضروري إنشاء تضامن مالي للحوض ودمج احتياجات الصيانة المتواصلة للضفاف والأشغال. يتم تمويل الاتحاد من قبل كل بلدية أي من الضرائب المحلية إذ تكمن مصلحة هذه البلديات في التعاون وتنسيق الجهود حول هذا الموضوع. يأتي التمويل أيضاً من قبل جهات التمويل المؤسسية مثل الحكومة والإدارات ووكالة المياه التي تسمح لاتحاد تخطيط حوض نهر Arve بإدارته وتنفيذ أعمال صيانة ضفاف النهر كافة.

ما هي الإجراءات المخطط لها موضوع برنامج العمل الآنف ذكره ؟

- إنشاء إتفاقية لإدارة نهر Arve،
- تحسين جودة المياه (إنشاء محطات تنقية / شبكات جمع مياه الصرف الصحي ونقلها، والحد من استخدام الملوثات في التصنيع)،
- الحدّ من مخاطر الفيضانات (الدراسات المائية، السدود، خطة إدارة المواد / التنظيف)،
- تصحيح ملف تعريف النهر (إنشاء عتبات الاستقرار، والانحراف، واسترداد الضفاف وغيرها)،
- إعادة علاقات النقاد الأفراد حول النهر (إنشاء طريق من Chamonix إلى جنيف Genève وتعزيز الأنشطة الترفيهية المتعلقة بالمياه لعامة الناس).

### الطاولة المستديرة رقم 2: حوض نهر أبو علي

قدّم السيد رياض يمق، رئيس بلدية طرابلس، بياناً حول الوضع الحالي لنهر أبو علي وشدّد على أن لبنان، كما هو الحال في أي مكان في العالم، منخرط اليوم في أزمة "حرب المياه". إذ يُعتبر نهر أبو علي الذي يمرّ في مدينة طرابلس بالغ الأهمية ويحتل مكانة واسعة بين اهتمامات البلدية نظراً لمجمل الانتهاكات التي يتعرّض لها الدافعة إلى الاستكار بشكلٍ كبير (النفائات الصلبة والسائلة، انخفاض منسوب المياه وغيرها). وللاستجابة لتلك العوامل، تم إطلاق مشروع وكالة تخطيط حضري وتنمية إقليمية في شمال لبنان في العام 2019، بالشراكة مع بلدية زغرتا-إهدن واتحاد بلديات دنكرك Dunkerque (فرنسا) ووكالة التخطيط الحضري في دنكرك والاتحاد الوطني للوكالات التخطيط الحضري (FNAU) وجمعية المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية، بدعم من مفوضية العمل الخارجي للسلطات المحلية في وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية. يُتيح هذا المشروع تطوير كافة منطقة شمال لبنان حيث تُشكل الأنهار العمود الفقري لها، وليس فقط في مجال المياه والصرف الصحي. ففي الواقع، تتخطى الوكالة مسألة إقامة مشاريع على مستوى الحوض لتطال مواضيع مشتركة محددة كالسياحة أو النقل. وهذا ما أكّد عليه أيضاً السيد غسان طيون، عضو مجلس بلدية زغرتا-إهدن مُنوّهًا بأن الأمر لا يتعلق بتصميم هذا الحوض كوحدة مائية فحسب بل يتعداه لتطوير بيئة كاملة والتأثير على النمط الحياتي بشكلٍ عام (التراث الثقافي، السياحة، الري لأغراض ثقافية وغيرها).

بعد ذلك، استهلّ السيد جيار السمعاني، رئيس بلدية حصرون وممثل اتحاد بلديات بشري، حديثه ليوضح أن شراكته مع مدينة شامبيري Chambéry تُصبّ في تحسين الظروف المعيشية الخاصة بالسكان من خلال التنمية الاقتصادية الفعالة بما في ذلك مكافحة ظواهر الأرصاء الجوية الشديدة والمدمرة (عواصف البرد التي تدمر المحاصيل وانخفاض في كميات الثلج) وتعمل على تطوير نشاط سياحي جبلي على مدار العام (التزلج وركوب الدراجات في الجبال وغيرها). يُؤكد رئيس بلدية حصرون، وفقاً لهذه الإجراءات الأولية، أنه يدرك أن التداعيات سواء إيجابية كانت أم سلبية، تتجاوز حدود بلدية بشري الجغرافية وتصل إلى مشاتل ومزارع الكورة على سبيل المثال. لهذا السبب، ونيابةً عن الاتحاد، يُدلي استعداده لتكافؤ الجهود المتعلقة بمشروع إنشاء وكالة تخطيط حضري في منطقة شمال لبنان. وهو تصريحٌ رَحّب به السيد غسان طيون.

...

تعترم السيدة **Davina DERRAIN**، منسقة جمعية التضامن الدولي لمدينة شامبري Chambéry، دعم جهود اتحاد بلديات بشري، خاصة وأن إدارة المياه على مستوى الأحواض النهرية يُشكّل موضوع اهتمام فريق العمل الذي تتّراسه. لذلك، سيعمل المُكَلَّف بالمهمة الذي سيجري تعيينه من قبل الشركاء الفرنسيين بشكل دائم، على قضايا تنمية السياحة وتغيير المناخ في المناطق التابعة لاتحاد بلديات بشري. لذلك، على البلديات اللبنانية العمل معاً لتحسين المعرفة واستدامة هذه المشاريع وبالتالي، يصبح من المهم، وفقاً للسيدة **DERRAIN**، أن تُطَبّق السلطات المحلية الفرنسية الشريكة الخطة ذاتها. وبالتالي، يمكن لجمعية التضامن الدولي لمدينة Chambéry، بدء المشاورات مع مقاطعة الأود Aude الفرنسية، بالشراكة مع زغرّتا-إهدن واتحاد بلديات دنكرك.

بعد ذلك، استعرضت بإيجاز السيدة **Catherine LUCIANI**، مديرة أعمال التطوير في مقاطعة الأود Aude الفرنسية، تاريخ التعاون مع بلدية زغرّتا-إهدن للتأكيد على أنها دائماً ما ناقشت مع السيد **عسان طيون** مسألة الأحواض النهرية، سواء في قضايا إدارة المياه أو غيرها. وبعد العمل على مسائل تطوير العرض السياحي والترويج للتراث ولا سيما المعرفة بالطهي (وصفة الكبة)، تبين أن جودة المياه وإمكانية الوصول إليها هي النقاط الأساسية لضمان نجاح أي عمل بيئي. لذلك تم إدراج ضوابط جودة المياه في أجزاء مختلفة من المنطقة.

يجب أيضاً الأخذ بالحيلة والحذر في ما يتعلّق بخدمات المياه والصرف الصحي نظراً لارتفاع تكلفتها. لذلك، من المهم تأمين مصادر تمويلية طويلة الأجل لضمانة قابلية المشاريع للتنفيذ واستدامتها. كما من الممكن أيضاً تطبيق حلول مبتكرة أقل تكلفة وأقل اعتماداً على الصيانة التقنية، وهو ما أوضحتها السيدة **ناتالي كيروز**، مهندسة لدى اتحاد بلديات بشري عبر استجوابها بمثال وحدة المعالجة عبر زرع المصفيات التي تحتوي على القصب في قضاء بشري والتي لا تتطلب رقابة تقنية كبيرة بل تكتفي بمراقبة المزارعين المحليين وهو حل قابل للتطبيق في البلديات اللبنانية التي تقفّر إلى التقنيين.

اختتم السيد **بشير عضيبي** الطاولة المستديرة بتهنئة الممثلين اللبنانيين والفرنسيين على دافعهم للعمل معاً في إدارة متكاملة حول حوض نهر أبو علي ممّا سيّيح أولى التجارب الناجحة في هذا الاتجاه.

تمّ عاد السيد **بشير عضيبي** ليختم ورشة العمل التي استمرت يومين كاملين والتي حضرها أكثر من مائة مشارك كما تقدّم بالشكر لكافة المتحدثين الفرنسيين واللبنانيين الذين أثروا المناقشات خلال الطاولتين المستديرتين. كما تقدّم بالشكر لممثلي برنامج التضامن من أجل المياه PsEau ومنصته في لبنان LEWAP ووكالة المياه في منطقة Rhône Méditerranée Corse الفرنسية على التزامهم ودعمهم لتنظيم ورشة العمل وكذلك وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية والسفارة الفرنسية على دعمهما المهم للتعاون الفرنسي اللبناني اللامركزي.